

مصر والاتحاد الأوروبي: عشر سنوات بعد الانتفاضة العربية

جمال عبد الجواد سلطان

زميل باحث أول،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (ACPSS). مصر.

تعد مصر شريكًا نشطًا للاتحاد الأوروبي في جنوب البحر الأبيض المتوسط منذ عقود. اكتسبت العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي أهمية إضافية في السنوات القليلة الماضية. لقد أعطى عدم الاستقرار العميق الذي اجتاحت العديد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة، والأزمة المعقدة للنظام الإقليمي بأكمله، أهمية أكبر للعلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي.

مخاطر إقليمية أكبر

في أعقاب انتفاضات عام 2011، التي أثرت على النظام الإقليمي الهش في جنوب البحر الأبيض المتوسط، تفاقم الوضع في المنطقة بسبب الافتقار إلى المبادرات البناءة من جانب اللاعبين العالميين الرئيسيين.

في أعقاب انتفاضات عام 2011، دمرت الاضطرابات السياسية النظام الإقليمي الهش في جنوب البحر الأبيض المتوسط. تفاقم الوضع في المنطقة بسبب الافتقار إلى المبادرات البناءة من جانب اللاعبين العالميين الرئيسيين، ولا سيما الولايات المتحدة. كانت الولايات المتحدة الممثل العالمي الرئيسي في مشاهد البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن في السنوات الأخيرة، أظهرت الولايات المتحدة عدم اهتمام بالمنطقة. بعد أن خاضت حروبًا باهظة الثمن في أفغانستان والعراق، دون نتائج حاسمة، فقد الجمهور والنخب الأمريكية الاهتمام بالمنطقة على وجه الخصوص، وطوروا مواقف انعزالية تجاه السياسة الدولية بشكل عام. يعد تقليص التدخل الأمريكي في منطقتنا من بين الاتفاقات القليلة في المجتمع الأمريكي المنقسم. أمن إمدادات الطاقة ودولة إسرائيل هما سبب وجود الولايات المتحدة في منطقتنا، لكن من الواضح أن هذا لم يعد كذلك. لم تعد الولايات المتحدة مهتمة بأمن إمدادات الطاقة كما كانت في معظم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. نشأت إسرائيل ولم تعد تعتمد على الضمانات الأمنية الأمريكية. كما هو الحال، يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب من الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط دون مخاطر جدية.

الطلب المتزايد على دور الاتحاد الأوروبي

بعد كل شيء، الولايات المتحدة ليست دولة متوسطة، وهي محمية من المخاطر الإقليمية من واقع المسافة الجغرافية. في المقابل، فإن الجغرافيا تربط أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بقوة. لقد أبرز العقد الماضي حقيقة أن البحر الأبيض المتوسط هو منطقة عبور وليس حاجزًا. تثبت المخاطر المتزايدة للإرهاب والاتجار بالبشر عبر البحر الأبيض المتوسط بما لا يدع مجالاً للشك أن البحر الأبيض المتوسط يتطور بسرعة إلى عقدة أمنية، حيث تؤثر التطورات في بلد ما على البلدان الأخرى.

الاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط تقود في نفس الاتجاه. الغاز الطبيعي في المناطق المغمورة من شرق البحر الأبيض المتوسط خلق مصالح مشتركة بين عدد من دول البحر الأبيض المتوسط والدول الأوروبية. كما أدت الثروة الطبيعية القيمة المكتشفة حديثاً تحت المياه العميقة للبحر الأبيض المتوسط إلى تفاقم الخلافات القديمة حول المياه الإقليمية والاقتصادية. تنتشر بركات ولعنات الثروة المكتشفة إلى المنطقة الأوسع لإبراز منطقة البحر الأبيض المتوسط كعقدة أمنية.

شجع تقليص الوجود الأمريكي في المنطقة الجهات الفاعلة الإقليمية وفوق الإقليمية على اتباع سياسة حازمة. ولدت المنافسة الاستراتيجية بين مختلف الجهات الفاعلة المزيد من المخاطر. الوضع في المنطقة يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تحمل مسؤولياته تجاه استقرار المنطقة.

انتشرت المخاطر المتزايدة للإرهاب والاتجار بالبشر والاكتشافات الأخيرة للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط إلى المنطقة الأوسع، وبذلك يزداد إبراز البحر الأبيض المتوسط كعقدة أمنية.

مصر في عين عاصفة البحر الأبيض المتوسط

تقع مصر في موقع مركزي، حيث تتقاطع العديد من المخاطر الأمنية الجسيمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. شهدت مصر الانتفاضة العربية، وكان لها نصيب من الاضطرابات السياسية، كما تكبدت خسائر اقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي. الإرهاب يهدد أمن رئيسي يجب على مصر مواجهته. تثير الأزمة السياسية في ليبيا عبر الحدود الغربية لمصر مخاوف أمنية خطيرة. سمحت مؤسسات الدولة الهشة في ليبيا للجماعات الإرهابية بملاذ آمن في البلد المضطرب. تنعم مصر بموارد الغاز الطبيعي المكتشفة حديثاً في منطقتها الاقتصادية تحت مياه البحر الأبيض المتوسط. إلا أن الموارد المكتشفة تسببت في توتر ومخاطر إقليمية بدلاً من التعاون والانسجام.

يتعين على مصر التعامل مع التهديدات الناشئة في البحر الأبيض المتوسط، مع الاستمرار في معالجة الشواغل القديمة المتعلقة بالتخلف في التطور والفق.

يتعين على مصر التعامل مع التهديدات الناشئة في البحر الأبيض المتوسط، مع الاستمرار في معالجة الشواغل القديمة المتعلقة بالتخلف في التطور والفق. مخاوف الأمن والتنمية المصرية ذات طبيعة متشددة، مما يضع الأولويات الوطنية لمصر بطريقة تقليدية نوعاً ما، حيث يصنع الاستعداد العسكري وحشد الموارد الاقتصادية كل الفرق. في ظل هذه الظروف، تتحمل الحكومة في مصر مسؤوليات أكبر بكثير وتتمتع بصلاحيات أكبر من تلك التي تتولاها الحكومات في النموذج الليبرالي الأكثر تقليدية.

الإجازة نعم، لكن ما زال الوقت مبكرًا للاحتفال

لم تولد الانتفاضة
العربية قصص
نجاح. لقد ولدت
عددًا قليلًا من الدول
الناجية وعددًا أكبر
من الدول الفاشلة.

لم تولد الانتفاضة العربية قصص نجاح. لقد ولدت عددًا قليلًا من الدول الناجية وعددًا أكبر من الدول الفاشلة. لقد كانت مصر محظوظة لأنها وصلت إلى القائمة المختصرة للناجين. ولا تزال تواجه خطر الإرهاب، رغم نجاحها في احتوائه في جيب ضيق بشمال سيناء (Mcmanus, 2020). كان من الممكن أن تكون قوى عدم الاستقرار والضائقة الاقتصادية قد حولت مصر إلى مصدر رئيسي للهجرة غير النظامية. لكن تمكنت مصر من السيطرة على الاتجار بالبشر من خلال نشر تدابير أمنية والتنمية (المنظمة الدولية للهجرة، 2020). عانت السياحة من مصائب الإرهاب وعدم الاستقرار ولكن الاقتصاد حقق مستويات نمو مرضية. في عام 2019، قبل اندلاع جائحة كورونا Covid 19، نما الاقتصاد المصري بمعدل 5.6% (البنك الدولي، 2020 أ). الوباء يعيق النمو في كل مكان. ومع ذلك، وبنسبة نمو 3.55%، تعد مصر من بين الدول القليلة التي تمكنت من تحقيق معدل نمو إيجابي خلال العام الأسود 2020. ويتوقع تقرير حديث لصندوق النقد الدولي أن يتوسع الاقتصاد المصري بنسبة فقط 2.76% في عام 2021، قبل العودة إلى معدل نمو متوسط قدره 5.28% خلال فترة الأربع سنوات 2022-2025 (صندوق النقد الدولي، 2020). في تقرير حديث، أوصى البنك الدولي بإتاحة مساحة وفرص أكبر للقطاع الخاص (البنك الدولي، 2020 ب). أثنى التقرير بشدة على الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي أدخلت في مصر خلال السنوات الخمس الماضية. وأشار التقرير إلى أن تحقيق الإمكانات التي أتاحتها مثل هذه الإصلاحات يتطلب تغييرات هيكلية نحو إنشاء أسواق عاملة.

إنجازات مصر
تحققت من
خلال المركزية
الهائلة وحشد
الموارد والحد
من التعددية
السياسية.

لكن الإنجازات لا تأتي بدون تكلفة. إنجازات مصر تحققت من خلال المركزية الهائلة وحشد الموارد والحد من التعددية السياسية. وبينما نقدر التقدم المحرز، إلا أن التطلعات نحو الانفتاح والتوسع في المجال العام يشترك فيها الكثيرون في مصر. الانفتاح السياسي الذي لا يعرض الاستقرار والنمو الاقتصادي المطرد للخطر هو التوازن الدقيق الذي يبحث عنه التيار الرئيسي في مصر.

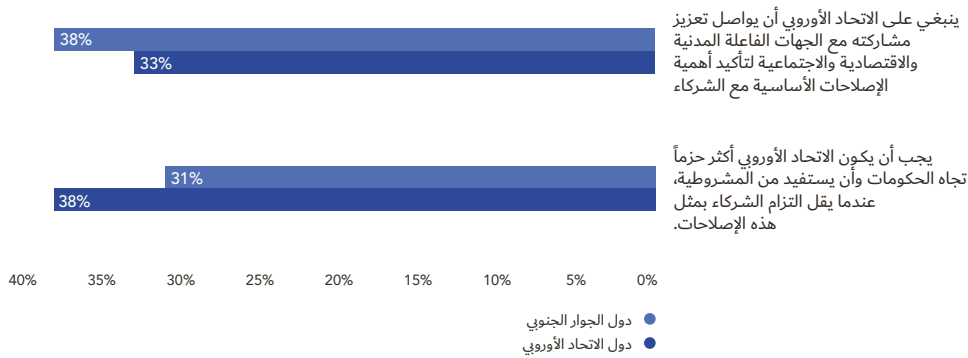
التقارب والتباعد

الآراء المتباينة فيما يتعلق بالتطورات في منطقة البحر الأبيض المتوسط تم أخذها في استطلاع يورومسكو يوروميد. يكشف المسح عن أنماط التقارب والتباعد بين المجموعات الفرعية المختلفة. يعد التقاط الاختلافات أمرًا مهمًا لإعداد صورة دقيقة لاهتمامات وقيم المجموعات المختلفة. هذا مهم بشكل خاص لتطوير السياسات المصممة لتلبية احتياجات مختلف الشركاء. من ناحية أخرى، يعد تحديد أوجه التقارب أمرًا مهمًا للاستفادة من المصالح والتفضيلات المشتركة حتى يتم خدمة التكامل عبر البحر الأبيض المتوسط بشكل أفضل.

تكشف ردود المجموعات المختلفة على الاستبيان اتجاهات مهمة. هناك درجة عالية من التقارب بين وجهات النظر التي عبر عنها المشاركون في الاستطلاع من الجوار الجنوبي ووجهات نظر المشاركين من الاتحاد الأوروبي. يحتوي الاستطلاع على 23 سؤالًا، يسأل عن 29 بندًا. المقارنة بين وجهات نظر المشاركين من الجوار الجنوبي والمشاركين من الاتحاد الأوروبي كانت ممكنة بشأن 19 بندًا، من بينها كانت وجهات نظر المشاركين الجنوبيين متقاربة مع آراء المشاركين غير الجنوبيين 16 مرة. تعكس وجهات النظر المتقاربة التي عبر عنها المشاركون من ضفتي البحر الأبيض المتوسط قدرًا كبيرًا من الفهم المشترك وظهور فضاء أورو-متوسطي عام، حيث كانت الآراء حول الأمن والنمو والثقافة مشتركة على نطاق واسع.

تعتبر حالات الاختلاف الثلاث بين المشاركين من الاتحاد الأوروبي والمشاركين من الجوار الجنوبي مهمة في توضيح المقاربات المختلفة للمجموعتين. أولاً، هناك السؤال رقم 10 (انظر الرسم البياني 1)، الذي يسأل عن طرق دعم الإصلاحات في الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. في حين أن غالبية المشاركين في الاتحاد الأوروبي اختاروا المشروعية والاصرار على ذلك تجاه الحكومات الجنوبية، اختار المشاركون من الجوار الجنوبي مشاركة أقوى مع الجهات الفاعلة المدنية والاجتماعية والاقتصادية. الفرق الأساسي هو بين المشاركين من جنوب البحر الأبيض المتوسط الذين يفضلون الإقناع والحوافز على الإصرار، الذي يدعمه المشاركون من غير الجنوب.

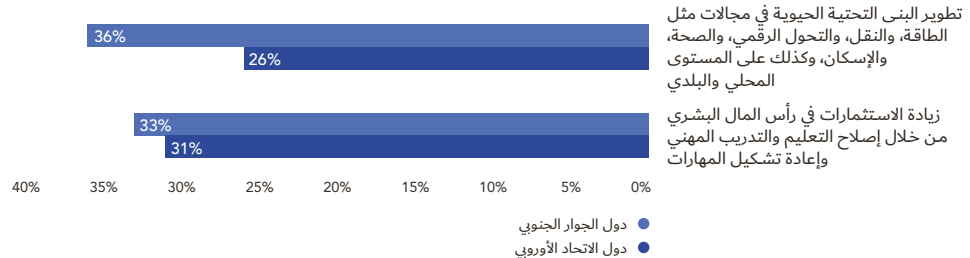
الرسم البياني 1: س 10 عندما يتعلق الأمر بدعم الإصلاحات في مجالات الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

ثم هناك السؤال 12 (انظر الرسم البياني 2)، الذي يسأل عن طرق تعزيز الاقتصادات الشاملة في الجنوب. بينما اختار المشاركون في الاتحاد الأوروبي الاستثمار في رأس المال البشري، اختار المشاركون من الجوار الجنوبي تطوير البنى التحتية الحيوية في مجالات الطاقة، والنقل، والتحول الرقمي، والصحة، والإسكان. يميل المشاركون من الاتحاد الأوروبي إلى التمسك بمفهوم ليبرالي للتمكين، حيث يمكن للفقراء المتعلمين والمهنيين مساعدة أنفسهم للحد من تهميشهم الاقتصادي. من ناحية أخرى، يلتزم المشاركون من الجوار الجنوبي بنهج أكثر تقليدية، حيث الإنفاق العام والاستثمار في الأشغال العامة هو الإجابة على سؤال الإدماج الاقتصادي.

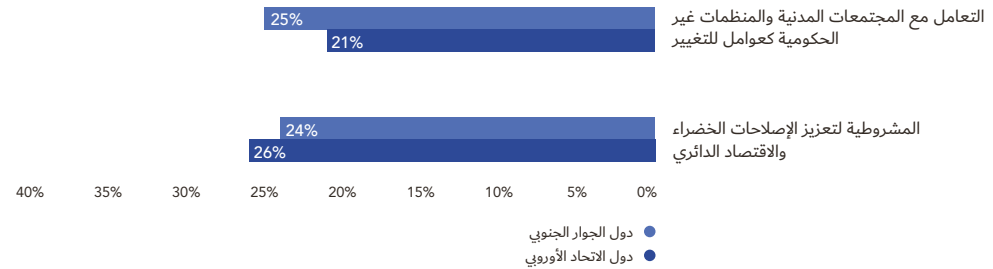
الرسم البياني 2: س 12 أكثر الطرق فعالية لتعزيز اقتصادات أكثر شمولاً في بلدان الجوار الجنوبي (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

أخيرًا، هناك السؤال 17 (الرسم البياني 3)، يسأل عن الطرق الفعالة لدعم التحول الأخضر والمستدام في الجنوب. بينما اختار الشركاء من الاتحاد الأوروبي المشروعية لتعزيز الإصلاحات الخضراء والاقتصاد الدائري، اختار المشاركون من الجوار الجنوبي المشاركة مع المجتمع المدني. يتوافق الاختلاف بين المجموعتين مع الاتجاهات التقليدية الملحوظة، حيث يميل غير الجنوبيين إلى اختيار المشروعية، بينما يميل الجنوبيون إلى مقاومة المشروعية باعتبارها نوع من الضغط والتدخل غير المرغوب فيه.

الرسم البياني 3: س 17 طرق فعالة لدعم الانتقال الأخضر والمستدام في بلدان الجوار الجنوبي (مرتبة كخيار أول)



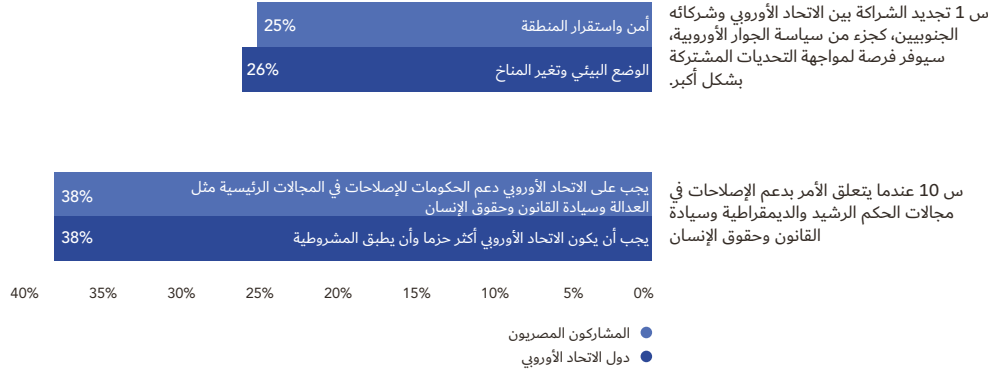
المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

تعكس آراء المشاركين المصريين التجربة السياسية الأخيرة لمصر، حيث أبرزت سنوات الاضطرابات السياسية والإرهاب أهمية الاستقرار والأمن والنظام.

لكن المشاركين من مصر يكشفون عن مستوى أكبر من الاختلاف. من بين البنود الـ 19 التي تمت مقارنتها، كان الخيار الأول الذي اختاره المشاركون المصريون مختلفًا عن اختيار المشاركين من الاتحاد الأوروبي ست مرات. في حين أن المشاركين من غير الجنوب يميلون إلى التركيز بشكل أكبر على المجتمع المدني ورأس المال البشري والقطاع الخاص والإصلاح، يميل المشاركون من مصر إلى التركيز بشكل أكبر على الحكومة والبنية التحتية والأمن والمساعدات المالية.

تعكس آراء المشاركين المصريين التجربة السياسية الأخيرة لمصر، حيث أبرزت سنوات الاضطرابات السياسية والإرهاب أهمية الاستقرار والأمن والنظام (انظر الرسم البياني 4).

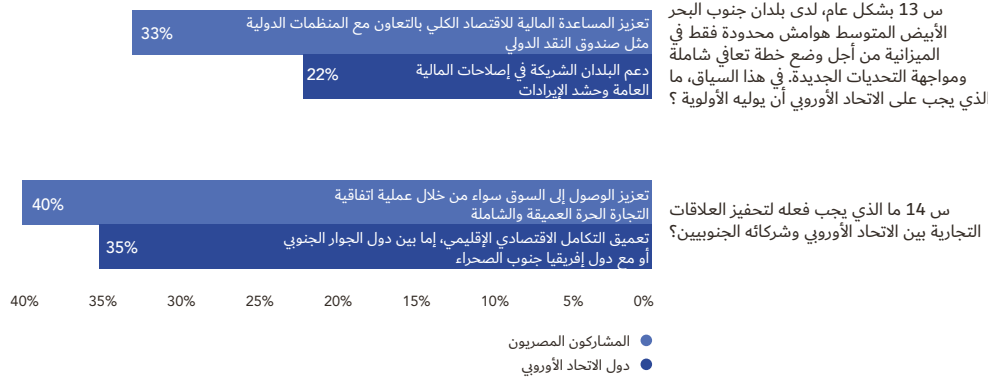
الرسم البياني 4: وجهات نظر متباينة بين المشاركين من الاتحاد الأوروبي والمصريين (أعلى الخيارات بالنسبة المئوية)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

تعكس آراء المشاركين المصريين أيضاً صراع مصر مع الفقر المزمن والتنمية البطيئة، مما يخلق ضغطاً قوياً للحشد المركزي للموارد نحو النمو السريع (انظر الرسم البياني 5).

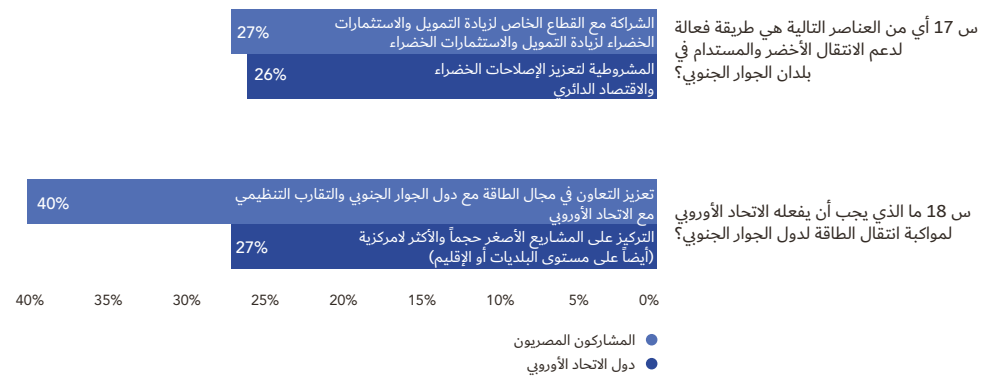
الرسم البياني 5: وجهات نظر متباينة حول الاقتصادات المستدامة والشاملة بين المشاركين في الاتحاد الأوروبي والمصريين (أعلى الخيارات بالنسبة المئوية)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

غير أن الاختلاف في السؤال 17 مثير للاهتمام حقًا (انظر الرسم البياني 6). السؤال 17 يسأل عن وسائل دعم التحول الأخضر والمستدام في الجنوب. في حين اختار المشاركون من الاتحاد الأوروبي العمل مع القطاع الخاص، اختار المشاركون المصريون المشروعية. هذه هي الحالة الوحيدة التي أيد فيها المشاركون المصريون المشروعية، والتي يمكن تفسيرها على أنها مؤشر على مدى أهمية البيئة للمصريين المتعلمين من الطبقة الوسطى. يمكن القول أيضًا أنه من غير المحتمل أن تولي حكومة منشغلة جدًا بالنمو الاقتصادي اهتمامًا كافيًا بالبيئة ما لم يضغط عليها شركاء خارجيون.

الرسم البياني 6: وجهات نظر متباينة حول الأجندة الخضراء بين المستجيبين من الاتحاد الأوروبي والمصريين (أعلى الخيارات بالنسبة المئوية)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

غير أن الاستطلاع يكشف أنه على الرغم من الاختلافات، إلا أن بعض اتجاهات السياسة تحظى بموافقة مجموعات مختلفة، وتشمل هذه:

- تعزيز أجندة اجتماعية واقتصادية شاملة وتنمية مستدامة وشاملة. كان للاضطرابات السياسية في الماضي القريب دور فعال في دعم قضية التنمية الشاملة والمستدامة لمواجهة مخاطر الإقصاء والتهميش.
- الفساد وعدم كفاية الحوكمة والقدرة المؤسسية هي عقبات أمام النمو والتكامل الإقليمي. قد تختلف وجهات النظر حول البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالديمقراطية والحقوق. ولكن، الاتفاق على الحوكمة وإضفاء الطابع المؤسسي يساعد على سد الفجوة بين الضفتين.
- أهمية إنشاء شبكات ومنصات لربط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. على الرغم من وجود اختلافات فيما يتعلق بالدور السياسي للمجتمع المدني، إلا أن هناك اتفاقاً أكبر بخصوص دوره التنموي.
- بناء الفرص الاقتصادية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. هذا مجال يكون فيه الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب في وضع واضح يكسب فيه الجميع.

- تكييف التعليم والتدريب مع متطلبات التحول الرقمي. هناك اتفاق مشترك على أن التحول الرقمي هو موجة المستقبل القريب. إنه مجال يتوجه فيها جنوب البحر الأبيض المتوسط شمالاً بحثاً عن المعرفة والخبرة.
- أهمية تعزيز الإصلاحات الخضراء والاقتصاد الدائري. على الرغم من أن جنوب البحر الأبيض المتوسط مشغول بالنمو الاقتصادي، إلا أن هناك فهمًا كافيًا لأهمية الاقتصاد الأخضر وإعادة التدوير. نجح الاتحاد الأوروبي في ترسيخ مكانته باعتباره البطل العالمي لحماية البيئة. يقدر الشركاء الجنوبيون هذا الواقع، وهم على استعداد للاستفادة منه.
- تعزيز الأمن المائي المستدام. ندرة المياه هي مصدر قلق للعديد من الدول في الجوار الجنوبي، والاتحاد الأوروبي مدعو للعب دور بناء وفعال في معالجة هذه القضية الحيوية.
- يجب على أعضاء الاتحاد الأوروبي توحيد المواقف والتحدث بصوت واحد. هذه الرغبة بالكاد يمكن أن تتحقق. ومع ذلك، فإن الاتفاق على هذه المسألة يعكس الخسائر والفرص الضائعة بسبب الانقسامات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.